رحمه الله ان الرد لو صف يستحق بالشرط من غير ولا يرجع
بشئ كخيار الشرط اشترى بقره او ناقة على انها حامل او
لبون وروى الحسن رحمه الله في المجرد اشترى ناقة على فسد
انها حلوب تجوز احتاله الطحاوي وابو الليث رحمهما الله
وهو الاصح وروى ابن سماعه والكرخي عن محمد رحمهم الله
لا يجوز قالوا والاصح في حسن هذا ما قاله الفقيه ابو
جعفر رحمه الله ان كان الشرط من جهة المشتري فسد
ومن جهة البايع لا ولو قال كلب كل يوم كذا او حبر وما
اشبهه بطل بالاتفاق اشترى قوصرة تمر فاسد ووجد
واحدة دقلا ان كان قبل القبض يخير فيها بالثمن وبعده
يرد الدقل بحصته ولو تعيب عنده رجع بنقصه وكل
هذا اشترى عبدين خباز بن او جارين بكرين او شابين
نجارين او عبدين طحانين واحدهما تشتري او طيلسانين

طحانين او احدهما خواري وعن ابي يوسف رحمه الله ان
الطيالسة اجناس ولا ينعقد العقد حتى لو وكل بشراء
طيلسان فاتاه باخر عنده اشترى شخصا على انه وصيف
فخرج وصيفة او بالعكس فالبيع باطل كالهروي والمروي
وذكر في بعض المواضع فاسد وهو الاصح اشترى وصيفين
احدهما وصيفة ان اطلق فسد فيهما وان فصل جاز فيه
خاصة وقيل فصل فسد عنده وان فصل وسمى صح ان علم قبل
القبض ردة وبعده لا وعلى هذا اشترى وطئ على ان فيه
خمسين ثوبا فوجد تسعة واربعين وان وجد احدا
وخمسين فصاعدا جمع بين ملك طلق ووقف واطلق قيل
فسد في الملك وقيل يصح وهو الاصح وذكر هلال رحمه الله
في وقفه منول باع وقفا وسلمه فقبضه المشتري فللقاضي
ان يضمن ايهما شاء وينفذ البيع وفي نوادر ابي الليث باع قرية

Copyright © King Saud University